المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 26/02/2026

سؤال كتابي رقم: 8944

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: إقصاء نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من مجلس إدارة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ومن مؤسسات دستورية أخرى

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد رئيس الحكومة المحترم،

توصل الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمراسلة صادرة عن مصالحكم بتاريخ 18 يوليوز 2024، تدعوه إلى اقتراح ممثل عن المركزية النقابية لعضوية مجلس إدارة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وذلك في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 38.09 المتعلق بإحداث الوكالة. وقد تفاعلت النقابة المعنية إيجابا مع هذه المراسلة، وقدمت اقتراحها داخل الآجال المحددة. وتحديدا يوم 29 يوليوز 2024 بعد اجتماع الهيئة التقريرية.

غير أنه، وبالرجوع إلى القرار الصادر بشأن تعيين أعضاء مجلس الإدارة للوكالة المذكورة بالجريدة الرسمية* رقم 3.63.25 في 2 رجب 1447 (23 ديسمبر 2025) تبين عدم الأخذ باقتراح النقابة المعنية واقصاءها، مما يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى احترام معايير الشفافية وتكافؤ الفرص ومدى احترام قرارات صادرة عن مؤسسة رئاسة الحكومة.

ويأتي هذا الاقصاء في سياق أوسع، حيث سبق إقصاء منظمة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من عضوية كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وقد وجهنا لكم سؤالا كتابيا في الموضوع بتاريخ 2 يونيو 2025 دون تلقي جواب علما ان نقابة اخرى أقل ترتيبا وتمثيلية نالت عضوية المجلس المذكور، كما تم استبعاد المنظمة المذكورة من عضوية المجلس الاداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمجالس ثلاثية التركيب التي تعنى أساسا بأجراء ومعايير العمل والتشغيل والمفاوضة الجماعية بالقطاع الخاص علما أن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب هو ثالث مركزية نقابية بالقطاع الخاص بنسبة 6,03 %وهو ما يعمق

الإحساس بوجود منهجية إقصائية تمس بمبدأ التعددية النقابية الذي يكفله الدستور، وتؤثر سلبا على مبدأ إشراك الشركاء الاجتماعيين في بلورة وتتبع السياسات العمومية.

لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

- ما هي المعايير المعتمدة في اختيار ممثلي النقابات داخل مجلس إدارة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية؟
- ولماذا لم يتم اعتماد ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب التي تمّت مراسلتها رسمياً من طرفكم لهذا الغرض؟
- وكيف تفسرون تكرار إقصاء هذه النقابة من عدد من المؤسسات الدستورية والاستشارية؟
- وما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضمان احترام مبدأ التمثيلية والإنصاف بين المركزيات النقابية، تكريساً لمقتضيات الدستور وتعزيزاً للحوار والتشاور الاجتماعيين؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد